وأخر، ونحتاج الى مرجع قانوني قومي مؤهل لقول كلمة الحق، حتى لو لم يكن قادراً على تنفيذ حكمه. ان محكمة من هذا النوع لا تشكل ضمانة أدبية للبلدان العربية وحسب، بل ايضا هي ضمانة بالنسبة للأفراد، في اطار حقوق الانسان. ومن شأن هكذا مرجع أن ينمي الوعي القانوني في الوطن ويحدد، بوضوح، علاقة المجتمع بالفرد، وفق أطر واضحة وشرائع متفق عليها، ترسم للفريقين حدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم. ولا شك أنه من شأن هكذا مرجع أن ينمي الوعي الدستوري على مستوى البلدان والوطن. وبحكم تكوينه، سيدفع بعجلة توحيد هذه الدساتير والقوانين بعد فرز الصالح من الطالح فيها.

– الملاحظة السادسة والأخيرة:

تعميق الوعي على العلاقة المتحركة بين «الأهداف الاستراتيجية» وتكتيكات تحقيقها. أن الملاحظة المرة، التي يستخرجها أي باحث لمسيرتنا القومية، تمس هذا الموضوع في الأساس. ومن يطالع المواقف العربية من أية مبادرة سياسية، لا يستطيع تفادي الاحساس بالمرارة، من هذا التعدد والتباين، علما بأن الجميع متفق على الأهداف النهائية. ومن الأمثلة على ذلك، مما شاع وتكرر، على لسان جيمي كارتر، من أن الدول العربية، أو بعضها، لا يوافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولما لم يصدر عمن يعنيهم الأمر أي تكذيب، يكون كارتر قد حقق ضربتين في آن واحد، الاولى: التشكيك في مصداقية الاستراتيجية العربية ككل، والثانية: كشف ذلك أمام الرأي العام العالمي. ويصعب على المواطن العربي، موضوعياً، أن يصدق كارتر أو يكذبه، وإن كنا اعتدنا أن نكذب كل ما هو صادر من خارجنا ودون تدقيق.

فلو كان ثمة اتفاق تكتيكي على توزيع أدوار، وهذا وارد في بعض المسائل، غير التي أشرت اليها بالطبع كمثال، لأنها هدف استراتيجي لا يجوز العبث به، فيمكننا أن نطمئن الى أن هناك قصدا مستهدفا، وان هناك خطة لتحقيقه. ولكن، دون أن نخدع أنفسنا، نحن نعلم أن السياسة العربية، كانت ولا تزال، تعاني من عاهتين: عاهة المزايدة، وعاهة التفريط. والواحدة منهما أخطر من الثانية. مرة أخرى، يجرنا هذا الحديث الى ملاحظة سبقت اليها الاشارة حول الضرورة الملحة للعبور من باب العموميات، الى مداخل التفصيلات، مع تحديد أولوياتها ووفق برامج زمنية مضبوطة.

* * *

وبعد...

إن هذا الذي كتبناه كله لا يتجاوز في قيمته الحقيقية أن يكون أكثر من «رؤوس أقلام»، لدراسة أعمق وأوسع وأكثرشمولاً، يمكن عندئذ فقط أن تعتبر دراسة تمهيدية تحت عنوان «نحو استراتيجية عربية». وهذه مهمة لا يمكن لفرد أن يقوم بأعبائها. انها مهمة «فريق عمل» لكل فرد فيه، درايته وفهمه وتجربته، في ميدان من ميادين الحياة العامة، ويعمل الكل بوحي من عقلية قيادية ذات توجه قومي حقيقي وأصيل.